



دوّلَةُ لِيْبِيَا



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت - كلية الآداب

اللائحة الداخلية للدراسة والامتحانات



مكونات الالالعة

الفصل الأول: (الأحكام العامة)

الفصل الثاني: (الهيكل التنظيمي)

الفصل الثالث: (نظام القبول والقييد):

أولاً: نظام القبول.

ثانياً: نظام القييد.

الفصل الرابع: (نظام التعيين، وإعادة التعيين، والانتقال):

أولاً: نظام التعيين.

ثانياً: نظام إعادة التعيين.

ثالثاً: نظام الانتقال.

الفصل الخامس: (نظام الدراسة والامتحانات)

أولاً: نظام الدراسة.

ثانياً: نظام الامتحانات.

الفصل السادس: (الإنذار، والفصل من الدراسة)

أولاً: الإنذار.

ثانياً: الفصل من الدراسة.

الفصل السابع: (المخالفات التأديبية).

الفصل الثامن: (العقوبات التأديبية).

الفصل التاسع: (إجراءات التأديب).

الفصل العاشر: (أحكام ختامية).

الفصل الأول: أحكام عامة

(1) مادة

تسرى أحكام هذه اللائحة على الطلبة الدارسين بكلية الآداب بجامعة سرت لنيل درجة الليسانس.

(2) مادة

تعريفات:

أ. كلية الآداب: إحدى الكليات التابعة لجامعة سرت، وتقعها مدينة سرت، وتدار بمجلس علمي مكون من عميد الكلية، ورؤساء الأقسام العلمية.

ب. عميد الكلية: منوط به الإشراف على رسم السياسة التي تسير عليها الكلية، والعمل على تصريف أمورها، وإدارة شؤونها العلمية والمالية والإدارية في حدود السياسة التي ترسمها رئاسة الجامعة، وفقاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

ج. رئيس القسم العلمي: منوط به الإشراف على تسيير شؤون القسم العلمية والإدارية، في حدود السياسة التي يرسمها المجلس العلمي للكلية، وفقاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها.



د. عضو هيئة التدريس: هو من يكلف بتدريس مقررات دراسية، وأي مهام أخرى داخل الكلية.

هـ. الوحدة الدراسية: عبارة عن محاضرة نظرية لمدة ساعة واحدة، أو محاضرة عملية لمدة ساعتين خلال الفصل الدراسي الواحد.

وـ. المتطلب السابق: المقرر الدراسي الذي يجب على الطالب اجتيازه؛ ليتمكن من التسجيل في مقرر دراسي جديد يكون إلغاء المتطلب السابق شرطاً لدراسته.

زـ. المرشد العلمي: هو عضو هيئة التدريس المكلف بإرشاد الطالب وتوجيهه علمياً، ومساعدته في تخطي العقبات والمشكلات التي قد يتعرض لها أثناء فترة دراسته بالكلية.

حـ. المعدل الفصلي: معدل درجات الطالب في المقررات التي درسها لفصل دراسي معين.

طـ. المعدل العام: معدل جميع المقررات التي درسها الطالب أثناء الخطة الدراسية (نجاحاً أو رسمياً).

مادة (3)

أـ. تعتمد الكلية نظام الفصل في الدراسة.

بـ. تمنح الكلية درجة الليسانس في الآداب، ويكون الحد الأدنى لعدد الوحدات الدراسية لبل الدارجة 120 وحدة، ويكون الحد الأعلى 140 وحدة دراسية.

جـ. اللغة العربية هي لغة الدراسة والتعليم بالكلية، باستثناء أقسام اللغات الأجنبية.

الفصل الثاني

الميكل التنظيمي

مادة (4)

يتولى المجلس العلمي للكلية الإشراف على العملية التعليمية بالكلية، ويضم عميد الكلية ورؤساء الأقسام العلمية.

مادة (5)



١. تضم الكلية الأقسام العلمية الآتية:

رقم القسم	الأقسام	لخصي	غير لخصي
00	القسم العام		✓
01	قسم اللغة العربية	✓	
02	قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	✓	
03	قسم اللغة الإنجليزية	✓	
04	قسم التاريخ والأثار	✓	
05	قسم الإعلام	✓	
06	قسم المعرفات	✓	
07	قسم اللغة الفرنسية	✓	
08	قسم الدراسات الإسلامية	✓	
09	قسم الفلسفة	✓	
10	قسم المكتبات	✓	

ب. يجوز استحداث أقسام علمية أخرى، أو دمج بعض هذه الأقسام أو إلغائها؛ بناءً على اقتراح من المجلس العلمي للكلية، وموافقة مجلس الجامعة. كما يجوز للأقسام العلمية فتح شعب جديدة لها، بعد موافقة المجلس العلمي للقسم والمجلس العلمي للكلية ومجلس الجامعة.



الفصل الثالث: (نظام القبول والقيد)

أولاً: نظام القبول:

مادة (6)

القبول هو استلام مكتب التسجيل بالكلية مستندات ووثائق الطلاب المتقدمين للدراسة بالكلية، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة (7) من هذه اللائحة.

مادة (7)

١. قبول الطلاب الجدد:

يحدد المجلس العلمي بالكلية القدرة الاستيعابية للكلية سنوياً أو فصلياً، وينقل الطالب بما حسب الشروط الآتية:

- أ. أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، بنسبة لا تقل عن 65% (خمسة وستون بالمائة)، أو حسب النسبة المئوية المحددة من وزارة التعليم.
- ب. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ج. أن يكون قادراً صحيحاً على متابعة الدراسة في تخصصه المرغوب.
- د. أن يمتاز المقابلة الشخصية بتحاج بالأسئلة التي تتطلب ذلك.
- هـ. أن يقوم بدفع الرسوم المقررة، ويشترط من ذلك الشرائح المغفاة وفق القانون.
- و. أن يدفع الطالب الوافد الرسوم الدراسية المقررة، ما لم يكون حاصلاً على منحة دراسية من جهات الاختصاص، واجتيازه الامتحان المعتمد في اللغة العربية للناطقين بغيرها، كما يجب أن يكون مقيناً في دولة ليبيا إقامة اعتيادية طوال مدة الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الموقعة بشأن المعاملة بالمثل.

2. قبول الطلاب من كليات أو جامعات أخرى:

يهوز قبول طلاب من كليات أخرى من داخل الجامعة أو من خارجها وفقاً للشروط الآتية:

- أ. أن تتوفر في الطالب جميع الشروط المنصوص عليها في المادة (7) من أحكام هذه اللائحة.
- ب. حصول الطالب على موافقة الكلية التابع لها للانتقال إلى كلية الآداب
- ج. إحضار كشف درجات معتمد، مرافقاً بتوصيف لكل مقرر دراسي اجتازه الطالب.
- د. ألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبياً، يقضي بفصله من الدراسة لأي سبب كان.
- هـ. أن يتميز الطالب بالقوانين واللوائح التي تنظم عمل الكلية والأقسام العلمية التابعة لها.

ثانياً: نظام القيد:

مادة (8)

1. يُخصص للطالب ملف علمي من نسختين، أحدهما الأصل ويحفظ عند مسجل الكلية، والأخر صورة عن الأصل ويحفظ في القسم العلمي.
2. عند قبول الطالب للدراسة يُعطي رقم قيد خاص به، يدخل الرقم الأول فيه من اليسار على السنة الدراسية التي بدأ فيها الطالب دراسته في الكلية، والرقم الثاني على الكلية، والرقم الثالث على الفصل الدراسي، والأرقام



اللائحة الأخيرة على تسلسل الطالب، وبخصوص لكل طالب مرشدًا أكاديمياً من أعضاء هيئة التدريس بالقسم، يتولى توجيه الطالب ومتابعته عند تسجيل المواد وإضافتها وسحبها في كل فصل، ولا يلتقي لأي بطاقة تسجيل أو إسقاط وإضافة ما لم تكن موقعة من المرشد الأكاديمي ورئيس القسم.

3. يتم قبول الطلاب وقدهم وفق الفئات الآتية:

- أ. طلاب نظاميون: وتشمل هذه الفئة جميع الطلاب المنخرجين للدراسة بمجموع الأقسام العلمية بالكلية.
ب. طلاب غير نظاميون (متسبيون): وتشمل هذه الفئة الطلاب الذين تحول ظروفهم دون انظامهم في الدراسة في الأقسام العلمية التي تسمح بذلك، وهي: قسم اللغة العربية، وقسم التاريخ والآثار (يستثنى شعبة الآثار)، وقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وقسم الفلسفة، وقسم الدراسات الإسلامية، وقسم المكتبات والمعلومات، والقسم العام.

ج. طلاب وافدون: وهم الطلاب غير الليبيين، الذين مُنحوا مقاعد دراسية في الكلية.

د. طلاب دارسون عن بعد: وهم الطلاب الذين يخترطون في برامج التعليم الإلكتروني المفتوح، وتحدد إجراءات وشروط هذا النظام بـلائحة خاصة، تصدر من وزارة التعليم العالي.

مادة (٩)



أ. تبدأ إجراءات قيد الطلاب الجدد والتجديد للطلاب المقيدين عند بداية كل فصل دراسي، بالتوقيع عليه مجلس الجامعة المذوّج المعد لذلك، متضمناً للمقررات المقيد بها الطالب بإشراف المرشد الأكاديمي.

ب. يُعد اختيار المواد بمجدداً للقيد، ويُجدد القيد خلال الأسبوع الذي يسبق بدء الدراسة، فإذا لم يقم الطالب بالتجديد اعتباراً منقطعاً لسبب غير مشروع ما لم تقبل الكلية عذرها وتوقف قيده.

ج. يجب على الطالب أن يسجل المقررات حسب ترتيبها الوارد في خطة القسم المختص، ولا يجوز تسجيل مقررات متقدمة قبل اختيار المقررات التمهيدية إلا بموافقة المرشد الأكاديمي ورئيس القسم العلمي.

د. يكون تجديد القيد برسم دراسي يحدد بقرار من رئاسة الوزراء، ويؤدي إلى الجامعة ولا يجوز استرداده.

مادة (10)

أولاً: آليات وضوابط التسجيل بالقسم العام:

أ. يُجرى عملية التسجيل بالقسم العام، حسب الطريقة والأآلية المتبعة بالكلية، بما لا يتعارض مع اللوائح والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

ب. فور استلام القسم لفواتيم الطلاب للتنبيه له من قبل لجنة المعادلة والتسيب يصبح القسم هو المسؤول عن اختيار المقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية للطلاب الجدد، والمتقلين له بعد اجراء المعادلة المطلوبة، وكذلك الطلاب المستمرون بالقسم لعدم تحقيقهم شروط التسيب للأقسام التخصصية.

ج. يطلب القسم من الطالب عند التسجيل تعبئة نموذج تحديد رغبته في اختيار المقررات الاختيارية التي يمكن عن طريقها تسيبه للتخصص المطلوب.

د. فيما يخص الطلاب الذين تطبق عليهم شروط التسيب: وهم المسجلين والدارسين بالقسم العام، فعلى رئيس القسم إخالة نسخة من نموذج تسجيل المواد، ونسخة من النموذج الخاص بتحديد رغبة الطالب، وكشف درجاته إلى القسم العلمي للشخص للنسب إليه حتى يتمكن من تحديد قيده.

هـ. يتم تحديد القيد باختيار المقررات الدراسية للطلاب الذين تطبق عليهم شروط التسيب الواردة في اللائحة ولم يتمكنوا من اجتيازها بالقسم العلمي للتنبيه إليه.

ثانياً. ضوابط تحديد الرغبات في القسم العام:



- عند اختيار الطالب للمقررات الدراسية الاختيارية التي يرغب في دراستها يجب مراعاة الضوابط الآتية:
- يجوز للطالب تحديد رغبتي أولى وثانية، ويمكنه الاكتفاء باختيار رغبة واحدة.
 - الألا تكون الرغبتان المحددتان من الطالب في أقسام علمية ذات قدرة استيعابية محددة.

ج. يمكن لرئيس القسم العام أو المرشد الأكاديمي بعد الاطلاع على درجات الطالب في الشهادة الثانوية
معرفة مبولة ومساعدته في تحديد رغباته، في حال تuder عليه ذلك لأي سبب من الأسباب.
د. يمكن للطالب تغيير رغباته أو تعديلها مرة واحدة فقط، خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تحديد
الرغبات على أن يقدم طلباً لرئيس القسم العام، بين فيه الأسباب والمبررات التي دفعته لذلك، وعلى رئيس
القسم التأثر في الطلب بعد التسليق والتشاور مع المرشد الأكاديمي للطالب خلال خمسة أيام من تقديم
الطلب.

مادة (11)

يجوز للطالب بعد انتهاء فترة التسجيل إيقاف قيده أو تعديل المقررات الدراسية المسجل بها بالإسقاط
والإضافة أو الانسحاب الجزئي أو الكلي وفقاً للضوابط الآتية:

1. إيقاف القييد:

يجوز للطالب إيقاف قيده خلال شهر من بداية الفصل الدراسي، لطلاب دراسين طيلة فترة دراسته، ولا
تحسب مدة إيقاف القييد ضمن مدة الدراسة، ويجوز لرئاسة الجامعة قبول وقف قيد الطالب بصورة استثنائية
لطلاب دراسين آخرين إذا تطلب ظروفه ذلك.

2. الإسقاط والإضافة:

يمكن للطالب إضافة وإسقاط بعض المقررات الدراسية إلى استماراة تسجيله خلال أسبوع من بداية الدراسة
بما لا يتعارض مع عدد الوحدات المنصوص عليها في المادة (16) فقرة (3).

3. الانسحاب

يكون الانسحاب الجزئي والكلي بعد موافقة المرشد الأكاديمي ورئيس القسم العلمي المعني، بما لا يتعارض
مع الفقرة (3) الجزئية أ. و ب. من أحكام هذه المادة، ويقى أثر الانسحاب في كشف درجات الطالب من

خلال رصد الحرف (س) في نتيجة المقرر الذي انسحب منه خلال ذلك الفصل، ولا يدخل في حساب المعدل التراكمي.

أ. الانسحاب الجزئي:

يجوز للطالب الانسحاب من مقرر دراسي واحد أو أكثر لمرة واحدة فقط في كل مقرر دراسي، ويكون الانسحاب بعد انتهاء المادة المحددة للإسقاط والإضافة حتى نهاية الفصل الدراسي؛ بشرط ألا يكون قد أدى الامتحان النهائي في ذات المقرر، وألا يتعارض الانسحاب من المقرر مع عدد الوحدات المخصوص عليها في المادة (16) فقرة (3) ويستثنى من احكام المادة (16) فقرة(3) الخاصة بالطلاب المقيدين بالحد الأدنى من عدد الوحدات الدراسية لمرة واحدة طيلة فترة دراسته.

ب. الانسحاب الكلي:

يجوز للطالب الانسحاب من جميع المقررات الدراسية مرة واحدة طيلة فترة دراسته، وبصورة استثنائية يمكن للطالب تقديم طلب للانسحاب الكلي مرة ثانية بعذر يقبله عميد الكلية، وتبدأ فترة الانسحاب الكلي بعد شهر من بدء الفصل الدراسي وحتى نهايته، بشرط ألا يكون قد أدى الامتحان النهائي في أحد المقررات

الدراسية.



الفصل الرابع: (نظام التسبيب وإعادة التسبيب والانتقال)

مادة (12)

التسبيب هو تمكين الطلاب المقيدون بالكلية لأول مرة من الدراسة بالقسم العام، أو أحد الأقسام العلمية للخصوص عليها في المادة (5)، وذلك بعد استيفاء شروط القبول الواردة في المادة (7/فقرة 1 وفقرة 2) من هذه اللائحة.

مادة (13)

تشكل في بداية كل فصل دراسي وبقرار من عميد الكلية لجنة تسمى لجنة المعادلة والتنسيب. تتولى هذه اللجنة القيام بكافة الأمور المتعلقة بإتمام إجراءات تنسيب الطلاب من القسم العام واليه، ويستثنى من ذلك المنسوبين مباشرة من القسم العام، الذين تطبق عليهم شروط التنسيب الاختياري الأول والاختياري الثاني المنصوص عليها في المادة (14) الفقرة 3 جزئية أ و ب) من هذه اللائحة. كما تتولى اللجنة النظر في سلامة إجراءات الطلاب للمتقلين من جامعات وكليات أخرى والطلاب الذين ثبت إعادة تسيبيهم إلى أحد الأقسام العلمية داخل الكلية، حسب الإجراءات الآتية:

- أ. استلام طلبات الطلاب الراغبين في إعادة تسيبيهم لأقسام علمية أخرى بالكلية.
- ب. إجراء المعادلات الازمة للطلاب المتقلين إلى الكلية. وعلى اللجنة البث في طلبات الانتقال في أجل لا يتجاوز شهر من تاريخ تقديم الطلب. وللجنة الحق في أن تستعين بأعضاء آخرين من هيئة التدريس في الأقسام العلمية عند إجراء المعادلات التخصيصية.
- ج. على اللجنة إعداد تقرير عن عملها خلال شهر من بداية الفصل الدراسي.

مادة (14)

نظام التنسيب:

1. آلية التنسيب إلى القسم العام (الطلاب الجدد):

- أ. تحال قوائم الطلاب الجدد المستوفين لشروط القبول المنصوص عليها في المادة (7) من مسجل الكلية إلى لجنة المعادلة والتنسيب.

ب. تقوم اللجنة باعتماد القوائم وإحالتها إلى القسم العام.

2. آلية تسيب الطلاب المتقلين للكلية:



تم إدخال إجراءات الطلاب المستقلين للمستوفين لشروط القبول المنصوص عليها في المادة (7) الفقرة (2) من هذه اللائحة من مسجل الكلية إلى لجنة المعادلة والتسبيب للإجراءات، ويتم تسبيب الطلاب وفق نتائج المعادلات مع مراعاة الأمور الآتية:

أ. الطالب الذي لم يجتاز 80% من المقررات الدراسية الإجبارية بالكلية يتم تسبيبه إلى القسم العام حسب المادة (10).

ب. الطالب الذي اجتاز ما نسبته 80% من المقررات الدراسية الإجبارية بالكلية، يتم تسبيبه حسب المادة (14) الفقرة (3 ج).

ج. الطالب الذي اجتاز ما نسبته 80% من المقررات الإجبارية بالكلية بالإضافة إلى مقرر دراسي تخصصي واحد على الأقل، يتم تسبيبه بالأقسام العلمية المذكورة لتخصصه، بشرط أن تكون نسبة تجاهه في هذا المقرر توافق النسبة المطلوبة في الفقرة (1/3) من هذه المادة، أو يكون قد اجتاز ما لا يقل عن ثلاثة مقررات في ذات التخصص بغض النظر عن نسبة تجاهه في تلك المقررات.

3. آلية التسبيب من القسم العام إلى الأقسام العلمية الأخرى:

بعد استكمال دراسة المقررات الإجبارية والاختبارية بالقسم العام يُنسب الطالب لأحد الأقسام العلمية التخصصية المذكورة في المادة (5) وذلك وفقاً للاتي:

أ. التسبيب الاختياري الأول:

يتم تسبيب الطالب من قبل القسم العام إلى القسم العلمي المحدد في الرغبة الأولى وفقاً لشروط الالتحاق بالقسم العلمي.

أ. أ. اجتياز الطالب المقرر الدراسي الذي حددته كرغبة أولى.

أ. ب. الحصول على النسبة المئوية المحددة من القسم العلمي مع بداية كل فصل دراسي لهذا المقرر.

أ. ج. توفر القدرة الاستيعابية بالقسم العلمي، والتي يتم تحديدها مع بداية الفصل الدراسي.



د. اختيار الطالب ما نسبته 80% من عدد المقررات الإجبارية، ويجوز للقسم العام تسميم الطلاب الذين يختارون ما نسبته 60% من المقررات الإجبارية، في حال رغب الطالب بالدراسة بالأقسام العلمية التي تسمح قدرها الاستيعابية بذلك.

ب. التسميم الاختياري الثاني:

يتم تسميم الطالب من قبل القسم العام إلى القسم العلمي الذي حدده الطالب كرغبة ثانية وفقاً للشروط الآتية:

- ب. أ. اختيار الطالب للمقرر الدراسي المحدد كرغبة ثانية.
- ب. ب. الحصول على النسبة المئوية المحددة من القسم العلمي مع بداية كل فصل دراسي لمقرر الرغبة الثانية.
- ب. ج. توفر القدرة الاستيعابية التي يحددها القسم العلمي مع بداية كل فصل دراسي.
- ب. د. اختيار الطالب ما نسبته 60% من عدد المقررات الإجبارية.

ج. التسميم الإجباري:

في حال عدم توفر الشروط سالفة الذكر بالتسميم الاختياري الأول والثاني، يُسمم الطالب إجبارياً لقسم علمي بناءً على توصية من لجنة المعادلة والتسميم، مع مراعاة الشروط الآتية:



- ج. أ. ضرورة اختيار الطالب لأكثر من 80% من عدد المقررات الدراسية الإجبارية.
- ج. ب. يُسمم الطالب إلى الأقسام العلمية التي يكون الإقبال عليها ضعيف.

مادة (15)

نظام إعادة التسميم

إعادة التسبيب هو إعادة تمكين الطالب من الدراسة في نفس القسم العلمي أو في قسم علمي آخر داخل الكلية، بناء على رغبته (اختيارياً) بتغيير تخصصه أو نتيجة لتعثره (إجبارياً) في دراسته بالقسم العلمي، على أن تكون إعادة التسبيب مرة واحدة فقط لنفس القسم العلمي أو لقسم علمي آخر طيلة فترة الدراسة بالكلية، ويستثنى من ذلك إعادة التسبيب خلال الدراسة بالقسم العام، وتكون الآلية على النحو الآتي:

١. إعادة التسبيب الاختياري: يقدم الطالب بطلب إلى لجنة المعادلة والتسبيب لإعادة تسبيبه، مبينا فيه

الأسباب التي دعته إلى تقديم هذا الطلب.

٢. إعادة التسبيب الإجباري: الحال قوائم الطلبة المتعثرين من مسجل الكلية إلى اللجنة لإعادة تسبيبيهم.

أ. شروط إعادة التسبيب للقسم العام

يموز إعادة تسبيب الطالب إلى القسم العام مرة واحدة فقط، على أن يحتفظ بمحقه في إعادة تسبيبه

لقسم علمي آخر وفق المادة (١٥)، في الحالات الآتية:

أ. أ. حصوله على معدل عام ضعيف جداً في فصل دراسي واحد.

أ. ب. حصوله على معدل عام ضعيف في فصلين دراسيين.

ب. شروط إعادة التسبيب لنفس القسم العلمي

حصول الطالب على معدل عام ضعيف أربع مرات أو ضعيف جداً مرتين، بشرط اجتيازه لما تسبة

35% من عدد الوحدات الدراسية المطلوبة حسب الخطة الدراسية لكل قسم علمي.

ج. شروط إعادة التسبيب بين الأقسام العلمية:

يموز إعادة تسبيب الطالب إلى الأقسام العلمية الأخرى وفق الشروط الآتية:

ج. أ. أن تسمح القدرة الاستيعابية لقسم علمي بذلك.



جـ بـ: يعاد تسيب الطالب من قبل لجنة المعادلة والتسبيب، على أن تكون إعادة التسيب وفقاً للرغبة الأكاديمية الثانية للطالب، في حال عدم وجود أي موانع إدارية وعلمية بعد موافقة عميد الكلية.

الفصل الخامس: (نظام الدراسة والامتحانات)

مادة (16)

صوابط الدراسة بالكلية:

١. تحدد مدة الدراسة بالكلية بقدرة الطالب على إنجازه لعدد الوحدات الدراسية المطلوبة بكل قسم علمي كشرط للنجاح.

٢. يكون الحد الأدنى لعدد الوحدات الدراسية بالكلية 120 وحدة دراسية، ويكون الحد الأعلى 140 وحدة دراسية، بما في ذلك المتطلبات العامة.

٣. يكون الحد الأدنى لعدد الوحدات التي يسجلها الطالب في كل فصل دراسي (1 ± 10)، ولا يزيد عن 12 ± 1 وحدة كحد أقصى، ويوضح الجدول التالي توزيع عدد الوحدات بناءً على المعدل العام لأداء الطالب:

النسبة %	المعدل العام	عدد الوحدات
49 إلى 0 من	ضعيف جداً وضعيف	1 ± 10
64 إلى 50 من	مقبول	1 ± 13
74 إلى 65 من	جيد	± 116
84 إلى 75 من	جيد جداً	± 119
100 إلى 85 من	متناز	± 121



4. تكون مدة الفصل الدراسي ثمانية عشر (18) أسبوعاً مقسمة كالتالي:

أ. أسبوع واحد للتسجيل.

ب. (14) أسبوعاً دراسة فعلية.

ج. أسبوع واحد لامتحانات العملية ومشاريع التخرج.

د. أسبوعان لامتحانات النظرية.

5. يجوز للمجلس العلمي للكلية تعديل أو توزيع الأسابيع الدراسية بما يؤدي إلى إنجاز الخطة الدراسية في

وقتها الحدود بالكفاءة المطلوبة.

6. يختص القسم العام بمتابعة العملية للطلاب في المقررات العامة، أى المقررات الاختيارية

الشخصية فمما تبعها من اختصاصات القسم العلمي المختص.

مادة (17)

ضوابط الدراسة بالقسم العام:

يكون الحد الأدنى لعدد الوحدات بالقسم العام هو (19) وحدة دراسية، ويكون الحد الأقصى (23) وحدة

دراسية موزعة على النحو الآتي:

أ. عدد (15) وحدة دراسية للمقررات الدراسية العامة، وهي متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية.

ب. عدد (2) وحدة دراسية، من المقررات الحرية التي يعتمدها المجلس العلمي للكلية.

ج. عدد (5 ± 1) وحدة دراسية، وهي مقررات اختيارية شخصية (إلزامية من الأقسام العلمية).



عدد الوحدات	نوع المقرر	جهة المقرر	اسم المقرر
4	الزامي	مطلوب جامعي	مبادئ الحاسوب
3	الزامي	مطلوب جامعي	اللغة العربية
3	الزامي	مطلوب جامعي	اللغة الانجليزية
2	الزامي	مطلوب جامعي	تاريخ الحضارة الإسلامية
3	الزامي	مطلوب كلية	علم النفس العام
2	حر	مطلوب كلية	متطلبات حرة
± 15	اختباري	الأقسام العلمية	مقررات الأقسام العلمية
± 221	مجموع الوحدات		مجموع المقررات 8

(18) مادة

أ. تكون الدراسة في الأقسام العلمية وفق خطة دراسية معتمدة من المجلس العلمي للقسم والكلية، وتكون الخطة الدراسية من مقررات دراسية نظرية وعملية تشتمل جميع المتطلبات المتصوّر عليها في المادة (22) من أحكام هذه اللائحة، وعما لا يتعارض مع أحكام المادة (16)، مع مراعاة توزيع الوحدات بما يتناسب مع الوعاء الزمني ومحظى المقرر.

ب. يجوز للمجالس العلمية بالأقسام التعديل في الخطة الدراسية، بشرط ألا يتعارض ذلك مع رؤية ورسالة وأهداف الكلية والجامعة، على أن تعتمد من المجلس العلمي للكلية.



مادة (19)

يجب على الطالب النظامي متابعة الدروس النظرية والعملية لجميع المقررات الدراسية، ولا يحق له الدخول لامتحان النهائي لأي مقرر تتجاوز نسبة غيابه فيه (50%) خمسون بالمائة من الساعات المقررة، ويعطى درجة صفر في الامتحان النهائي لذلك المقرر.

مادة (20)

تحسب نسبة الغياب من بداية الدراسة، وعلى عضو هيئة التدريس رصد غياب الطلاب في كل محاضرة، وإبلاغ القسم المختص بأسماء الطلاب الذين تجاوزت مدة غيابهم النسبة المحددة بالمادة السابقة، ومتابعة تنفيذ العقوبة المشار إليها في نفس المادة.

مادة (21)

إذا حالت الظروف دون تغطية ما نسبته خمس وسبعين بالمائة (75%) من عدد ساعات المقرر الدراسي يلغى ذلك المقرر لجميع الطلاب في هذا الفصل.

مادة (22)

أولاً: نظام الدراسة:

تُقسم متطلبات الدراسة بالكلية على النحو الآتي:
 أ. متطلبات الجامعة: هي مجموعة من المقررات العلمية التي تلزم الجامعة الطلاب بدراستها كجزء من متطلبات نيل الدرجة العلمية.

ب. متطلبات الكلية: هي مجموعة من المقررات العلمية التي تلزم الكلية الطلاب بدراستها كجزء من متطلبات نيل الدرجة العلمية.



جـ. متطلبات خصصية إلزامية: هي المقررات العلمية التي يلزم القسم العلمي للطالب بدراستها كجزء من

متطلبات تiel الدرجة العلمية، وفق خطته الدراسية.

دـ. متطلبات خصصية اختيارية: هي المقررات الخصصية الاختيارية التي يعتمدتها المجلس العلمي للقسم ضمن

خطته الدراسية.

هـ. متطلبات حرة: هي مجموعة مقررات دراسية عامة يعتمدتها الكلية، ويسمح للطالب بدراسة مقرر

دراسي واحد حسب رغبته خلال فترة دراسته بالقسم العام أو القسم التخصصي، بشرط ألا يتجاوز عدد

وحداته وحدتين دراسيتين.

ثانياً: نظام الامتحانات:

مادة (23)

أـ. تُحسب نتائج الطالب في المقررات الدراسية وكتلتك تقديره العام وفقاً للمجدول الآتي:

النسبة	النقط	الرمز	الرمز	التقدير
%100 - 85 من	4.00 - 3.4 من	A	ر	متاز
%85 أقل من	3.39 - 3.00 من	B	ج جـ	جيد جداً
%75 أقل من	2.99 - 2.6 من	C	ج	جيد
%65 أقل من	2.59 - 2.00 من	D	م	متقول
%50 أقل من	1.99 - 1.4 من	F	ض ضـ	ضعيف
%35 أقل من	1.39 - 0.00 من	FF	ض ضـ	ضعيف جداً

بـ. لا يُعد الطالب ناجحاً في المقرر إلا إذا تحصل على ما نسبته خمسين بالمائة (50%) فما فوق من مجموع

درجات المقرر.



ج. بعد المربيين الملتحقين على معدل عام (معدل تراكمي) 85% وأكثر من الطلاب الملتحقين، و يتم وضع اسماءهم في قائمة الشرف الخاصة بالكلية.

مادة (24)

تقوم الأقسام العلمية بإجراء الامتحانات الجزئية التحريرية أو الشفهية في منتصف كل فصل دراسي، ويتم توزيع الدرجات كما هو موضح في الفقرة (2) في هذه المادة، وبخواص استبدال هذا النظام كلياً أو جزئياً بنظام التقييم المستمر عن طريق إعداد البحوث وأوراق العمل والتجارب، والقيام بالدراسات الميدانية والتطبيقية.

١. تقسم درجات المقررات الدراسية حسب طبيعتها كالتالي:

(أ) مقررات نظرية ليس لها عملي، يكون توزيع درجاتها على النحو الآتي:

١.١ ٤٠٪ أعمال الفصل (واجبات - تقارير - مشاركة - امتحانات دورية).

١.٢ ٦٠٪ امتحان نهاية الفصل.

(ب) المقررات النظرية التي لها جانب عملي، يكون توزيع الدرجات كالتالي:

ب.١ ١٥٪ لامتحانات الجزئية (عملية أو نظرية).

ب.٢ ٢٥٪ للتقييم المستمر من خلال أعمال الفصل والدراسات التطبيقية والميدانية والبحثية.

ب.٣ ٣٠٪ لامتحانات العملية النهائية.

ب.٤ ٣٠٪ لامتحانات النظرية النهائية.

(ج) المقررات العملية التي ليس لها جانب نظري، يكون توزيع الدرجات كالتالي:

ج.١ ٣٠٪ لامتحانات الدورية.

ج.٢ ١٠٪ أداء الطالب في المقررات.

ج.٣ ١٠٪ أعمال الفصل (واجبات - تقارير - مشاركة).



ج. د. 50% امتحان نهاية الفصل.

(د). يقوم الطالب بالتسجيل في مقرر مشروع تخرج يمتد إلى فصلين دراسيين متتاليين، يسمى في الفصل الأول (مشروع تخرج أ) وفي الفصل الثاني (مشروع تخرج ب)، يتم تقييمه من خلال لجنة من القسم العلمي تقوم بمناقشة الطالب في نهاية كل فصل دراسي وتوزع درجات المقرر على النحو الآتي:

د.أ. 40 درجة للأستاذ المشرف تقسم على النحو الآتي:

25% تمنح لأداء الطالب في مشروع التخرج أ

75% تمنح لأداء الطالب في مشروع التخرج ب

د.ب. 60 درجة لللجنة المناقشة.

25% تمنح لأداء الطالب في مشروع التخرج أ

75% تمنح لأداء الطالب في مشروع التخرج ب

يحتفظ القسم العلمي بدرجة الطالب التي تحصل عليها في (مشروع التخرج أ) في نموذج تقييم خاص لـ حين الانتهاء من مناقشه في مشروع التخرج (ب) وفي حال تعذر على الطالب استكمال مشروع التخرج ب يجوز له الانسحاب من المقرر بما لا يتعارض مع احكام المادة (11) الفقرة (3) ويرصد للطالب درجة صفر في حال

عدم انسحابه او استكماله لمشروع التخرج للمتد.

مادة (25)



أ. يُجرى الامتحانات الدورية والامتحانات الجزئية وفقاً للمواعيد التي تحددها إدارة الكلية.

ب. يُرصد درجة صفر للطالب في أي امتحان جزئي يتغيب عنه، ويجوز له تقديم طلب انسحاب من هذا

المقرر قبل اجراء الامتحان، بشرط ألا يكون قد انسحب سابقاً من نفس المقرر، وأن لا يؤدي

الانسحاب لنزول الطالب عن الحد الأدنى للوحدات الدراسية المخصوص عليها في المادة (16) (الفقرة

(3) من هذه اللائحة.

ج. تُرصد درجة صفر للطالب في أي امتحان خالي ينفي عنه، ويحق له تقديم طلب الانسحاب

الجزئي أو الكلي من المقرر أو المقررات التي تعيب عنها بما لا يتعارض مع المادة (11) فقرة (3)

من هذه اللائحة.

مادة (26)

أ. يُحسب تقدير الطالب في نهاية كل فصل دراسي على أساس معدل المقررات التي درسها الطالب

نجاحاً أو رسمياً، بضرب عدد وحدات كل مقرر دراسي في النسبة المئوية المتحصل عليها في ذلك

المقرر، وقسمة مجموع حواصل الضرب على مجموع عدد وحدات المقررات الدراسية، ولا يُحسب

ضمنها المقررات التي انسحب منها الطالب جزئياً أو كلياً.

ب. يُحسب التقدير العام للطالب بضرب عدد وحدات كل مقرر من المقررات الدراسية التي درسها في

الحصول الدراسية المختلفة في النسبة المئوية التي تحصل عليها في كل مقرر، ثم تُقسم حواصل المجموع

على مجموع عدد وحدات هذه المقررات.

مادة (27)

أ. على الطالب إعادة دراسة المقرر الدراسي الذي تحصل فيه على أقل من 60%.

ب. يجوز للطالب قبل التخرج بفصلين إعادة بعض المقررات الدراسية التي نجح فيها بما لا يزيد عن

9 وحدات دراسية خلال فترة دراسته للرفع من معدله التراكمي، بشرط عدم المطالبة بالدرجة

السابقة مهما كانت الدرجة الجديدة.



مادة (28)

ينول أستاذ المقرر إعلان نتائج الامتحانات الخرائية، وعليه إعادة أوراق الإجابة للطلاب للاستفادة منها في معرفة أوجه التقصير في إجاباتهم، وعليه تقديم كشف أعمال السنة للقسم قبل بدء الامتحانات النهائية بوقت كافٍ.

مادة (29)

لا يُرصد درجة الطالب ولا تدخل في المعدل الفصلي أو التراكمي (غير المكمل) في حالة عدم قدرة القسم العلمي على إجراء الشق العملي في المقرر لأسباب فنية أو غيرها من الأسباب التي تعيق ذلك.

مادة (30)

يقوم عميد الكلية بناءً على مقترنات رؤساء الأقسام العلمية في كل فصل دراسي بتشكيل لجنة، لتسير الامتحانات والإشراف عليها، تسمى لجنة الامتحانات والمراقبة.

مادة (31)

يقوم رئيس اللجنة الامتحانية وأعضاؤها بأداء مهامهم؛ لتسير العملية الامتحانية وفق دليل إجراءات اللجنة الامتحانية.



مادة (32)

تحتفل لجنة الامتحانات والمراقبة بتسير الامتحانات وتنظيمها على النحو الآتي:

أ. إعداد قوائم الطلاب الممتحنين وجدول المراقبة، بالتنسيق مع رؤساء الأقسام العلمية.

ب. استلام متطلبات الامتحان من خوذة للأسئلة وغيرها من أستاذ المقرر في مظروف مغلق قبل موعد الامتحان بوقت كافٍ.

تسليم أوراق الأسئلة ومتطلبات الامتحان مع كراسات الإجابة إلى لجان المراقبة مباشرةً قبل بداية الامتحان،

وستقوم كراسات الإجابة حال انتهاء الامتحان،

د. تسليم الكراسات للأستاذ المقرر فور انتهاء الامتحان، واستلامها مفرومة في موعد لا يتجاوز الأسبوع.

هـ. متابعة سير الامتحانات بالقاعات، والبت في المخالفات الواردة من لجان المراقبة وفق اللوائح والقوانين المعول بها بالخصوص.

وـ. إعداد قوائم نتائج الامتحانات وإحالتها للاعتماد من قبل رئيس القسم العلمي وعميد الكلية.

زـ. رصد وحساب متوسط درجات كل طالب.

يـ. يُحق للجنة الامتحانات بإصدار التعليمات والضوابط الازمة؛ لضمان حسن سير الامتحانات بما يتفق مع اللوائح والقوانين، ويجب إخطار المعنيين بهذه التعليمات.

مادة (33)

يتحمل المراقب الرئيس في قاعة الامتحان ما يأتي:

أـ. المسؤولية الكاملة عن كل ما يدور بالقاعة وضبطها بما يضمن حسن سير العملية الامتحانية، من حيث

توزيع الملاحظين وكيفية توزيع الطلاب، وإسداد الواجبات.

بـ. فتح مظاريف الأسئلة، وضبط الزمن واحساب المقطع منه لأي ظرف طارئ.



جـ. استلام أوراق الإجابة وتسليمها.

دـ. الإشراف على سجل توقيعات حضور الطلاب، واعداد التقارير حول سير الامتحانات.

هـ. مسؤولية التحقق من هوية الطلاب، بمساعدة مسجل الكلية.

مادة (34)

يُحق لرئيس لجنة الامتحانات ولمراقبة والمرشفين على قاعة الامتحان القيام بتفتيش الطالب، إذا وجدت قرارات فورية تدعو إلى الاشتباه في حيازة الطالب، لأوراق أو أدوات أو أجهزة لها علاقة بموضوع الامتحان، وإذا كان المشتبه به طالبة يجب الاستعانة بإحدى المشرفات لإجراء عملية التفتيش الالزمة، كما يجوز لهم اخراج الطالب من قاعة الامتحان إذا خالف تعليمات اللجنة الامتحانية أو بدأ في ارتكاب اعمال الغش، وفي جميع الأحوال يعتبر امتحانه ملغيا.

مادة (35)

يحظر على الطالب المتقدم إلى الامتحان ما يأتي:

- أ. دخول قاعة الامتحان بعد الزمن المحدد من لجنة الامتحانات ولمراقبة.
- ب. اصطحاب أية مادة مكتوبة أو ورقة غير مصرح بها وإن كانت خالية من الكتابة، وكذلك الآلات الحاسبة المبرمجه وجميع الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصال ما لم يكن مرخصاً بادخالها من قبل لجنة الامتحانات.



- ج. التحدث مع غير المراقبين، أو القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بنظم الامتحانات.
 - د. استعارة أي شيء من متطلبات الامتحان، والأشياء الشخصية منها كانت الأسباب
 - هـ. التحدث مع المراقبين مباشرة قبل الاستذان.
- و، طلب الاستفسار عن أي سؤال من أسئلة الامتحان بعد مرور أكثر من نصف ساعة من بدايته.
- زـ، مغادرة قاعة الامتحان قبل انقضاء 45 دقيقة من بدء الامتحان إلا بإذن من المراقب.

مادة (36)

ينول عضو هيئة التدريس إعداد وتقديم امتحانات المقررات التي يقوم بتدريسها، وفي حالة تعلم ذلك ينول رئيس القسم المختص تكليف عضو أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس بالقسم بهذه المهام، وفي الحالتين ينول رئيس القسم المختص اعتماد النتائج.

مادة (37)

يعتمد عميد الكلية نتائج الامتحانات النهائية بعد التوقيع عليها من قبل رئيس القسم، وتعتمد النتائج النهائية لامتحانات الطلاب الخريجين من قبل رئيس الجامعة بعد اعتمادها من قبل عميد الكلية، أما أوراق إجابات الامتحانات النهائية فتسلم إلى إدارة الكلية أو القسم، ولا يجوز إلاغها إلا بعد مضي سنة من إعلان



النتائج.

مادة (38)

يمكن للطالب الراسب طلب المراجعة الموضوعية لكتابه إما لا يزيد عن مقررين دراسيين

الإجراءات والضوابط الآتية:

أ. تقديم طلب إلى رئيس اللجنة الامتحانية يحال إلى رئيس القسم العلمي المعنى في مدة لا تتجاوز أسبوعاً من

تاريخ إعلان النتائج

ب. ينول رئيس القسم العلمي تشكيل لجنة تختص بمراجعة إجابات الطلاب المتقدمين بالظلم على نتائجهم؛
لذاك من دقة عملية التقييم، وتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء هيئة تدريس، لهم اختصاص في مجال المقرر
موضوع المراجعة، وبحضور الطالب المعنى، وتقوم اللجنة المعنية بإعداد تقرير بالخصوص، تقدمه إلى رئيس القسم

الى في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التكليف. فإذا ثبت صحة ادعاء الطالب يتم تعديل النتيجة، وتودع نسخة من التقرير في ملف الطالب، وإذا لم يثبت صحة ادعائه فتبقى النتيجة المطعون فيها على حالها.

الفصل السادس: الإنذار والفصل من الدراسة

أولاً: الإنذار:

مادة (39)

1. يذكر الطالب في الحالات الآتية:
 - أ. إذا حصل على معدل عام أو فصلي ضعيف جداً في غاية أي فصل دراسي.
 - ب. إذا تحصل على معدل عام أو فصلي ضعيف في نهاية أي فصل دراسي.
 - ج. إذا انقطع عن الدراسة فصل دراسي.
2. يكون الإعلان الرسمي للنتائج واستلام تقرير الدرجات من القسم العلمي بمثابة إعلام للطالب بالإنذارات المتحصل عليها في دراسته.

ثانياً: الفصل من الدراسة:

مادة (40)

يُفصل الطالب وينتهي حقه في الدراسة على حساب الدولة في الحالات الآتية:



- أ. إذا انقطع عن الدراسة بدون سبب مشروع مدة فصلين دراسيين متاليين.
- ب. إذا تحصل على تقدير عام ضعيف مرتين أو ضعيف جداً مرة واحدة بعد إعادة تسييه لنفس القسم العلمي، أو لقسم علمي آخر.

جـ إذا فرضت ضعف المدورة المقررة بالنسبة للطلاب الذي اختار الاستثمار في الدراسة عن طريق دفع الرسوم الدراسية للتخصص في حالة القراءة.

ويجوز للطلاب المتعثرين في المراحل النهائية أو المقصولين بمقتضى أحكام هذه المادة التسجيل كطلاب متسببين بالكلية أو كلية أخرى مقابل دفع رسوم دراسية، وذلك على النحو الذي يصدر بشأنه قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كما يجوز لهم الانخراط في نظام التعليم المفتوح.

(41) مادہ

الطالب الذي أعيد تسييه أو منح فرصة استثنائية لخاتمة دراسته بعد فصله لا يُعد مستحدماً، ويترتب على الإلبار والفصل ما يترتب على الطالب المستمر في دراسته.

الفصل السابع: الحالات التأديبية

(42) مادة

على الطالب الالتزام بأداء واجباته التعليمية على أحسن وجه، والحفاظ على كرامة الجامعة أو الكلية بأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع وضعه باعتباره طالباً جامعياً، وأن تتفق تصرفاته مع القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في جامعة الوحدة.



(43) مادة

إذا أقدم الطالب على مخالفة اللوائح والأنظمة المنصوص عليها في أحكام هذه اللائحة واللوائح الأخرى المعمول بها في الكلية سواء تم ذلك داخلها أو في أي من ملحقاتها، تطبق ب شأنه أحكام التأديب المنصوص عليها في

هذه اللاحقة، وبظل الطالب خاضعاً لأحكام التأديب من تاريخ تسجيله للدراسة في الكلية حتى زوال هذه الصفة عنه بتخرجه أو إلغاء تسجيله.

مادة (44)

لا يجوز للطالب ارتكاب المخالفات الآتية:

أ. الاعتداء على أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب أو العاملين بالجامعة.

ب. الاعتداء على أموال الجامعة أو المرافق التابعة لها.

ج. الإخلال بنظام الدراسة والامتحانات بالكلية.

د. ارتكاب أي سلوك مخالف للأخلاق أو يمس النظام العام والأداب العامة.

مادة (45)

يُعدُّ من مخالفات الاعتداء على أعضاء هيئة التدريس أو العاملين أو الطلاب أعمال الشجار أو الضرب أو الإيذاء أو السب أو القذف أو التهديد، وينتحقق الاعتداء إذا تم بصورة علنية ومحضور المعندي عليه أو سواء ارتكب الفعل شفاهه أو كتابة أو بالإشارة.



مادة (46)

يُعدُّ من مخالفات الاعتداء على الأموال والمرافق التابعة للكلية سواء تمت بصورة متعمدة أو غير متعمدة مما يليه أو يحيط به من الأدوات والمعدات والكتب وغيرها.

أ. الاستيلاء أو سرقة الأموال والمعدات والكتب وغيرها.

ب. الاحتفاظ بما سلم للطالب على سبيل الأمانة أو الإعارة وعدم إرجاعه.

ج. إتلاف أو تخريب الأدوات أو المعدات التابعة للجامعة سواء بتغييرها وجعلها غير صالحة للاستعمال، أو تغيير وجه استعمالها أو بالإنقاص الخزئي منها.

مادة (47)

يعد من مخالفات الإخلال بنظام سير الدراسة والامتحانات ما يلي:

- أ. تزوير الوثائق الرسمية المتعلقة بإجراءات الدراسة.
- ب. التحال الشخصية لتحقيق مفعة للفاعل أو لغيره، بما في ذلك دخول طالب محل آخر في الامتحانات وتسري العقوبة على الطالبين، وبعد من الفح أو ساعد في ذلك شريكاً يخضع لنفس العقوبة.
- ج. إثارة الموضع أو عرقلة سير الدراسة والامتحانات بأي شكل كان.
- د. التأثير على أعضاء هيئة التدريس أو العاملين فيما يخص سير الامتحانات أو التقييم أو النتائج أو غيرها بما يتعلق بشؤون الدراسة والامتحانات.
- هـ. ممارسة أعمال الغش أو الشروع فيها بأية صورة من الصور، وبغير من قبل الشروع في الغش إدخال الطالب إلى قاعة الامتحانات أية أوراق أو أدوات أو أحجحة ذات علاقة بالمنهج الدراسي موضوع الامتحانات، ما لم يكن مُرخصاً بإدخالها من قبل لجنة الامتحانات.
- و. أية مخالفة للوائح والنظم المتعلقة بنظام العمل في الكلية والمراافق التابعة لها.
- ز. الامتناع عن الإدلاء بالشهادة أمام لجان التحقيق أو مجالس التأديب المشكلة وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

مادة (48)

يعد سلوكاً مُنافيًّا للأخلاق والنظام العام والأداب العامة الأفعال الآتية:

- أ. الاعتداء على العرض، ولو تم برضاء الطرف الآخر، وفي حالة الرضا يُعد الطرف الآخر شريكاً في الفعل.

بـ. خدش الحياة العام.



بـأصـفي المخـدرات أو المسـكريـات، أو التعـامل فـيـها بـأي صـورـة من الصـورـ.

ـ زـارـوـلـ الأـشـيـاءـ الفـاضـحةـ أوـ تـوزـيعـهاـ أوـ عـرـضـهاـ.

ـ ظـهـورـ عـظـمـهـ غـيرـ لـاتـقـ دـاخـلـ الجـامـعـةـ أوـ إـحـدـىـ مـكـونـاـتـهـ، أوـ اـرـنـادـ الـأـزـيـاءـ لـتـافـيـةـ لـلـحـشـمـةـ، أوـ الـبـالـغـةـ فيـ

الـرـبـيـةـ.

ـ كـلـ ماـ مـاـ شـانـهـ الإـخـلـالـ بـالـشـرـفـ، أوـ الـلـسـاسـ بـالـآـدـابـ الـعـامـةـ وـفـقـاـ لـلـعـرـفـ وـالـقـوـانـينـ وـالـلـوـائـحـ الـتـافـدـةـ.

ـ وـ فيـ جـمـيعـ الـأـحـوـالـ إـذـاـ شـكـلـ السـلـوكـ جـرمـةـ جـنـائـيةـ تـوجـبـ عـلـىـ الـكـلـيـةـ إـبـلـاغـ الـجـهـاتـ الـمـخـصـصـةـ.

الفصل الثامن: العقوبات التأديبية

ـ مـادـةـ (49)

ـ يـعـاقـبـ الطـالـبـ عـلـىـ الـمـخـالـفـاتـ الـمـتـصـوـصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـلـادـةـ (45)ـ بـالـإـيقـافـ عـنـ الـدـرـاسـةـ مـدـدـةـ لـاـ تـقـلـ عـنـ أـربعـةـ فـصـولـ إـذـاـ اـرـتكـبـ أـحـدـ الـأـفـعـالـ الـمـتـصـوـصـ عـلـيـهـاـ فـيـ نـفـسـ الـلـادـةـ مـنـ هـذـهـ الـلـائـحةـ، وـيـفـصـلـ الطـالـبـ مـنـ

ـ الـكـلـيـةـ إـذـاـ كـانـ عـالـدـاـ.

ـ مـادـةـ (50)



ـ يـعـاقـبـ مـرـتكـبـ الـمـخـالـفـاتـ الـمـتـصـوـصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـلـادـةـ (46)ـ بـالـوقـفـ عـنـ الـدـرـاسـةـ مـدـدـةـ لـاـ تـقـلـ عـنـ مـصـلـحـينـ

ـ درـاسـيـنـ، وـتـضـاعـفـ الـعـقـوبـةـ عـنـدـ الـمـوـدـ، وـفـيـ جـمـيعـ الـأـحـوـالـ لـاـ يـجـوزـ عـودـةـ الطـالـبـ لـمواـصـلـةـ الـدـرـاسـةـ إـلـأـ إـذـاـ دـفعـ

ـ قـيـمةـ الـأـصـرـارـ الـتـيـ أحـدـنـهاـ بـأـموـالـ الـجـامـعـةـ.

مادة (51)

يعاقب الطالب عند ارتكابه لأحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (47) من هذه اللائحة

بالعقوبات الآتية:

أ. الوقف عن الدراسة لمدة لا تقل عن فصلين دراسيين ولا تزيد على أربعة فصول دراسية لكل من ارتكب المخالفات الواردة في الفقرتين (أ، ب) من المادة المذكورة، ويفصل الطالب من الدراسة فصلاً نهائياً عند العودة.

ب. الحرمان من دخول الامتحانات كلها أو جزئياً إذا ارتكب المخالفات المحددة في الفقرتين (ج، د) من المادة المذكورة، وفي جميع الأحوال يُعد امتحانه لاغياً في المادة التي ارتكب فيها المخالفة.

ج. إذا ارتكب الطالب المخالفة الوارد بيانها في الفقرة (هـ) من المادة المذكورة يعاقب برصد درجة (صفر) في جميع الامتحانات الجزئية، ويشمل أعمال الفصل بالكامل، ويسمح له بدخول الامتحانات النهائية، وفي حالة ارتكاب المخالفة في الامتحانات النهائية فترصد للطالب درجة صفر في الامتحان النهائي وأعمال الفصل في جميع المواد، ويجوز مجلس التأديب إلغاء امتحانه لفصلين كاملين، ويفصل الطالب فصلاً نهائياً عند العودة.

د. الحرمان من حقوق الطالب النظامي أو الإيقاف عن الدراسة لمدة لا تزيد على فصلين دراسيين إذا ارتكب أحدى المخالفات المنصوص عليها في الفقرتين (و، ز) من المادة المذكورة.

مادة (52)



يعاقب مرتكب المخالفات المنصوص عليها في المادة (48) بالوقف عن الدراسة لمدة لا تقل عن فصلين دراسيين، ولا تزيد عن أربعة فصول، ويفصل نهائياً إذا كرر المخالفة، ويتوارد على عبء الكلية عند ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة المذكورة استدعاءه ولي أمر الطالب ولقت نظره إلى سلوكه وتخديره من مفهمة هذا السلوك، فإذا أصر الطالب على مسلكه توجب الاستمرار في إجراءات التأديب.

مادة (53)

يرتبط على الإيقاف عن الدراسة حرمان الطالب من التقدم إلى الامتحانات طيلة مدة الوقف، ولا يجوز للطالب الانتقال إلى أي كلية أخرى أثناء مدة سرمان العقوبة.

مادة (54)

يجوز للجنة المراقبة أو المشرفين في قاعة الامتحان إخراج أي طالب خالف لما ورد في المادة (35) الفقرات من (أـ و) من قاعة الامتحان، ويُعد امتحانه لاغياً في المقرر الذي ارتكب فيه المخالفة.

الفصل التاسع: إجراءات التأديب

مادة (55)

أ. على كل من علم بوقوع مخالفة للفوائين والتواطع والأنظمة المعمول بها في الكلية أن يقدم بلاغاً عن هذه المخالفة إلى عميد الكلية، يتضمن تقريراً مكتوباً عن الواقع.

ب. يكلف عميد الكلية فوراً بإبلاغه عن المخالفة لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس، يكون أحدهم مقرراً للجنة.

مادة (56)

يتم إعلام الطالب بالتحقيق معه قبل موعده بيوم كاملاً على الأقل، ولا يُحسب اليوم الذي تم فيه إعلامه، ويجوز أن يتم التحقيق فوراً في حالات الضرورة والاستعجال.



مادة (57)

يقدم للمكلف بالتحقيق تقريره بعد الانتهاء من التحقيق بحضور الطالب أو عذرها حضوره بالرغم من إعلامه به إلى الجهة التي كلفته.

مادة (58)

إذا ما انتهت لجنة التحقيق إلى الرأي بمعاقبة الطالب تأديبياً يتم تشكيل مجلس للنأدب بقرار من عميد الكلية، ويكون من ثلاثة أعضاء هيئة تدريس من ذوي الخبرة والدراسة، وعضو من المكتب القانوني بالجامعة ومندوب عن الرابطة الطلابية، ويرأس المجلس أقدم أعضاء هيئة التدريس، ويتم إعلان من تقرر إحالته على المجلس المذكور بالموعد الذي ينبع فيه التكملة أمامه، وذلك خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أيام، ولا يُحسب اليوم الذي تم فيه الإعلان من بينها، وفي حال عدم الحضور يصدر المجلس قراراً غيابياً، ويتم إعلان الطالب عن طريق لوحة الإعلانات بالكلية، ولا يجوز لمن اشترك في لجنة التحقيق أن يكون عضواً بمجلس النأدب.

مادة (59)

يصدر مجلس النأدب قراره بعد سماع أقوال الطالب، ويجوز للمجلس استدعاء الشهود، كما يجوز له استدعاء من قام بالتحقيق.

مادة (60)



يتولى رئيس الجامعة تشكيل لجان التحقيق أو مجالس النأدب فيما يتعلق بالقضايا التي تخص الكلية، ويتولى رئيس الكلية تشكيل لجان التحقيق أو مجالس النأدب فيما يتعلق بالقضايا التي تخص الكليات، وذلك في إطار الجامعة.

مادة (61)

يتم الإعلان عن موعد التحقيق أو النأدب بلوحة الإعلانات في الكلية، ولغرض ذلك قربة على العلم به.

مادة (62)

يصدر مجلس التأديب قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء، ولا تُعد نافذة إلا بعد اعتمادها من عميد الكلية، أما القرارات الصادرة عن المجلس بالفصل فلا تُعد نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجامعة، وتُبلغ كافة الجامعات والمعاهد العليا في دولة ليبيا بالقرار؛ وذلك للحيلولة دون تسجيل الطالب المقصول في أي منها.

مادة (63)

يعلن قرار مجلس التأديب بلوحة الإعلانات في الكلية، وتوضع نسخة ثانية بالملف الشخصي للطالب.

مادة (64)

تنقضي الدعوة التأديبية بوفاة الطالب أو انسحابه من الكلية، ولا يثر انقضاء الدعوى التأديبية أو الحكم فيها على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقع.

مادة (65)

تُعدُّ قرارات المجالس التأديبية التي تصدر طبقاً لأحكام هذه اللائحة نهائية بعد اعتمادها، ولا يجوز الاعتراض عليها إلا بالطعن فيها أمام المحكمة المختصة.

الفصل العاشر: أحكام ختامية

مادة (66)

الاطلاع على هذه اللائحة والإلمام بجميع أحكامها وتدبراتها المعتمدة مسؤولة كل طالب عند التحاقه بالكلية، حيث تسرى هذه الأحكام عليه طيلة دراسته بالكلية، ولا يغفر الجهل بهذه الأحكام من تطبيقها في جميع الأحوال.



مادة (67)

يُعمل بأحكام هذه اللائحة من تاريخ صدورها.

مادة (68)

تسري أحكام اللائحة الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (501) لسنة 2010م على طلبة الكلية في كل ما لم يرد به نص في هذه اللائحة.

